المحاضرة السابعة: **خطوات الاستشارة القانونية**

المحور الثالث: منهجية حل استشارة قانونية

المطلب الثاني: خطوات الاستشارة القانونية

تمر الاستشارة القانونية بخطوات أو مراحل يشارك فيها بداية المستشير، وينهيها المستشار القانوني، فالطالب القانوني يضع نفسه موضع المحامي مع العلم أن المحامي ليس الوحيد الذي يقدم الاستشارة القانونية، فقد يقدمها الأستاذ الجامعي أو القاضي المتقاعد مثلا في قراءته لنص الاستشارة القانونية، ويطبق عليها القواعد القانونية التي يفترض أن تكون لديه معلومات قبلية في شأنها.

أولا: الوقائع

تتمثل في الأحداث التي يقوم بسردها المستشير، وهنا لا بد من التأكيد على هذه المرحلة كونها الأساس في تقديم الاستشارة، فلا استشارة بدون وجود وقائع وأحداث التي تكون محل الاستشارة وهو ما يقدمها المستشير، فعلى هذا الأخير تقديم كافة الوقائع المتعلقة بالموضوع، وعلى المستشار كتابتها بكل العناصر الواقعية المكونة لها، حتى يتمكن من بيان الرأي القانوني السليم للموضوع.

تجدر الإشارة أن الوقائع تختلف باختلاف مرحلة الموضوع محل الاستشارة، فقد تكون هذه الأخيرة كتدبير احتياطي من المستشير لمعرفة رأي القانون في القضية إذا وقع نزاع، أو أن هذا الأخير وقع فعلا وقد خسر المستشير القضية أمام الدرجة الأولى أو الثانية من درجات التقاضي ويريد معرفة مآل القضية في حالة الاستئناف أو الطعن بالنقض مثلا، فعليه سرد كل الإجراءات التي تم إتباعها من قبل، وفي المقابل على المستشار ترتيبها تسلسليا حتى يسهل عليه تكييف القضية وإعطاء الحل القانوني.

ثانيا: المشكل القانوني

هذه النقطة مرتبطة بالمستشار، لكنه يكونها انطلاقا من الأسئلة التي يطرحها المستشير، وهذا الأخير قد يطرحها بكيفية غير قانونية لأنه غير مختص، فما على المستشار إلا تكييفها بشكل قانوني لإسقاط القاعدة القانونية المناسبة عليها، ويختلف تكييف المشكل القانوني حسب وضعية القضية، فإذا كان طالبها غرضه معرفة موقف القانون من القضية، فهذا الأخير هو المشكل القانوني، أما إذا دخلت القضية أروقة القضاء ولم يكسبها المستشير، فصياغة المشكل القانوني يكون مترتب على الأسئلة التي يطرحها المستشير، وتكون بالتدرج.

ثالثا: الحل القانوني

يتمثل الحل القانوني في الإجابة القانونية على الأسئلة أو النتيجة التي يصل إليها المستشار انطلاقا من التساؤلات التي كيفها في المشكل القانوني، معتمدا في ذلك على النصوص والأسانيد القانونية المناسبة للموضوع، وفي هذا المقام يمكن للمستشار أن يتبع طريقتين للإجابة: الأولى أن يجيب على الأسئلة بطريقة مختصرة وموجهة ودقيقة، أما الثانية فله أن يتبع خطة للموضوع يعرض فيها بشكل مفصل الموضوع بجزئياته وفق دراسة متكاملة، تبدأ بمقدمة تتضمن تحديد عام للموضوع، ويسرد وقائع القضية بشكل قانوني وحسب التسلسل المنطقي للموضوع بتبيان أطراف القضية، والمشكل القانوني المطروح فيها بكل جزئياته، ثم يمر إلى صلب الموضوع أين يظهر حلول التساؤلات التي سبقت في المقدمة، معللة بأسانيد قانونية مطابقة للمشكل القانوني المطروح، ويختم استشارته بخاتمة للموضوع.